مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٨٧
الجمعة، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريَّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فالي
	سلوفينيا	السيد تورك
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد دوفال
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/1999/278)

99-85195

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة جامايكا تطلب فيها أن تدعى إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى المشاركة في المناقشة دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغلت السيدة دورانت (جامايكا) المقعد المخصص لها بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان): السيد الرئيس، أود أن أعبر عن سعادتي لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن، وأن أزف التهنئة لكم وللصين الصديقة التي تربطها علاقات وثيقة ببلادي منذ زمن بعيد.

نشكركم على إعطائنا الكلمة للمشاركة في النقاش بشأن أمر يهم دولة أفريقية جارة وشقيقة تتقاسم معها بلادي شريطا حدوديا طويلا تتداخل عبره القبائل المشتركة، وتنشط فيه تجارة الحدود، وتتوثق من خلاله عرى التواصل بين شعبينا، ألا وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة.

إن الفصل الأول من الميثاق، الذي يحدد مقاصد هيئة الأمم المتحدة ومبادئها يشير إلى أن أبرز تلك المقاصد هو حفظ السلم والأمن الدوليين. ولتلك الغاية يجب أن تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وأن تقمع الهيئة أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم.

ونحن إذ نشير إلى هذا تحضرنا الإجراءات التي عكفت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية من إخطار لمجلس الأمن في حينه بالعدوان الذي تعرضت له من دولة مجاورة منذ قرابة عام ومطالبتها للمجلس الموقر بأن يضطلع بمسؤولياته تجاه حفظ السلم والأمن وذلك بأن: أولا، يدين ذلك العدوان؛ وثانيا، أن يطالب القوى المعتدية بالانسحاب من أراضي الكونغو؛ وثالثا، أن يدعو الجهات المعتدية لاحترام سيادة الكونغو الديمقراطية.

لكن للأسف أن المجلس لم يحرك ساكنا منذ ذلك التاريخ، وكما قال السيد مندوب الكونغو الديمقراطية في مناسبة سابقة

> "إن جميع طلبات الكونغو الديمقراطية للمجلس في هذا الخصوص ظلت ميتة في أضابيره وأن المجلس بعد صمت طويل أصدر بيانات غامضة...".

ونحن من جانبنا نضيف أن موقف المجلس من موضوع النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس سوى دليل آخر على سياسة المعايير المزدوجة التي أصبحت تميز عمل المجلس والانتقائية التي يتعامل بها تجاه القضايا المتشابهة. فحينا يشجب ويدين ويمضي إلى درجة التفكير في تطبيق أحكام الباب السابع، وأحيانا أخرى نجده يغمض العين تماما في حالات مماثلة.

لقد كان من الواضح أن اختيار عنوان الموضوع قد تم بعناية تامة وهو "حل النزاع بالوسائل السلمية" وذلك تفاديا لأي خلافات. ولكن الحقائق تبقى عارية. فالعدوان هو العدوان، وهذا حقيقة، وكونه يمثل خرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فهذه حقيقة أيضا. وعلى مجلس الأمن أن ينهض بواجباته ومسؤولياته لحفظ الأمن والسلم بوضع حد لذلك العدوان ولانسحاب القوات الغازية التي خرقت سيادة الكونغو الديمقراطية تحت حجج ومسميات واهية لا يقرها القانون الدولي.

لقد بذلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودا عديدة لإرساء السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى وهي جديرة بالإشادة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تنظيمها في أيار/مايو من عام ١٩٩٨ مؤتمرا في هذا الخصوص قاطعه الغزاة، وإعلان الرئيس كابيلا عن عزمه عقد حوار وطني مع كافة التيارات السياسية في الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك مع المعارضة والمتمردين.

وتواصلا مع هذه الجهود يطلب وفد بلادي من مجلس الأمن بذل مساعيه لإيجاد حل سلمي يضمن تحقيق الاستقرار والسيادة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويردع الغزاة ويضع حدا لأطماعهم

التوسعية وأطماع غيرهم من الدول العظمى التي يخدمون استراتيجيتها بالوكالة. ويؤيد وفد السودان جميع المبادرات الإقليمية الرامية لإيجاد حل سلمي للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة والجهود التي يضطلع بها فخامة الرئيس الزامبي شيلوبا في هذا الصدد في إطار وساطة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ويرحب بمشاركة حلفاء حكومة الكونغو الديمقراطية في هذه المبادرات، الأمر الذي يعبر عن رغبتها الصادقة في وضع حد لهذا النزاع.

نقول هذا وفي أذهاننا أيضا أن بلادي تتأثر بما يدور في هذه المنطقة، وينعكس ذلك سلبا على حدود بلادي الجنوبية، التي يشوبها أصلا عدم الاستقرار والتي تعاني من التدخلات الأجنبية وأعمال التخريب.

في الختام، إن على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته ويولي الأمر الاهتمام اللازم وألا يدير ظهره لما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالتالي يصبح الأمر نسيا منسيا، مثلما حدث لقضايا وشكاوى أفريقية أخرى كثيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنني أقدر غاية التقدير مبادرة مجلس الأمن بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، لأن جميع أعضاء المجتمع الدولي يشعرون بالقلق حيال الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن المفيد بصورة خاصة أن يستمع مجلس الأمن إلى أصوات الدول الأفريقية المعنية. ونحن ننوه بجهود المجلس ويحدونا الأمل في أن تبحث مسائل أخرى ذات أهمية مماثلة في مناقشة مفتوحة مستقبلا.

وما زالت اليابان تشعر ببالغ القلق حيال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد انقضت ثمانية أشهر منذ أن دفع ذلك البلد للوقوع في حمأة الحرب. ووردت تقارير عن وقوع أعداد كبيرة من الموتى والجرحى، وكذلك عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في شتى أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، أرغمت أعداد كبيرة من الرجال والنساء والأطفال على النزوح عن ديارهم والعيش في براثن الفقر والبؤس. ووفقا لمفوضة الأمم المتحدة السامية للاجئين فر ٠٠٠ ٥٨ كنغولي إلى تنزانيا و ٠٠٠ ٦ آخرون إلى زامبيا. وهناك أيضا العديد من الأشخاص المشردين داخليا.

وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. بيد أن الصراع الدائر يمنع المجتمع الدولي من تقديم هذه المساعدة بصورة فعالة. ولذا نهيب بجميع الأطراف المعنية أن تكف عن القتال فورا وأن تلتمس بسرعة سبلا للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ويلزم أيضا أن تقوم هذه الأطراف بحماية المدنيين الكونغوليين واحترام حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم.

ويجب حل الصراع عن طريق الحوار والمفاوضات، لا عن طريق الإكراه. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا بالإتفاق من خلال المفاوضات. وتكرار الصراع يلحق الضرر بجميع الأطراف المعنية. ومن أجل الاستقرار الإقليمي يلزم أيضا جميع الدول المعنية أن تحترم الاستقلال السياسي الداخلي لكل منها وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتقدر اليابان جهود البلدان المجاورة بما فيها تلك التي بذلتها زامبيا، والتي تلعب دورا نشطا بقيادة الرئيس شيلوبا المقتدرة، وكذلك تلك التي بذلتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولكن مما يثبط همتنا أن عملية الوساطة الإقليمية هذه تبدو بطيئة للغاية في إحداث أثر ملموس.

ونود أن ندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية وكذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، إلى مواصلة تكثيف جهودها للتوصل بهذا الصراع إلى حل سلمي. ويحدونا أيضا أمل خالص في أن يواصل مجلس الأمن المساعدة على تحسين الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومبادرات الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع تحظى بالترحيب والثناء بوجه خاص. واليابان عازمة على العمل مع البلدان الأخرى لتوفير الدعم المستمر للجهود

المضنية التي تبذلها البلدان الأفريقية لإعادة السلام إلى المنطقة.

ومهما شددنا على أهمية تحقيق وقف مبكر لإطلاق النار عن طريق الحوار لا يمكن أن نكون مبالغين في ذلك. ولكن الخلاف لن يحل بصورة كاملة ما لم تحظ جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمساعدة للنهوض مرة أخرى على قدميها. ويجب على المجتمع الدولي ألا يركز فقط على وضع حد للقتال، ولكن أيضا على ضمان نجاح إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع في سياق تعمير الاقتصاد وتحقيق المصالحة بين فئات الشعب. ولابد من السعي إلى تحقيق الهدفين في الوقت ذاته بغية إرساء أساس وطيد للسلم والتنمية.

ونحن نعلم أن الفقر من وجهة نظر أفريقيا يعتبر الخطر الأكبر على الأمن البشري وأن تعزيز التنمية هو ما ينشده الكثير من البلدان الأفريقية كأشد ما يكون. وكما تدرك البلدان الأفريقية نفسها، فإن الجهود الرامية إلى منع الصراعات وإدارتها وحلها ضرورية للاستقرار والتنمية في أفريقيا. وصندوق منظمة الوحدة الأفريقية للسلام بحاجة إلى دعم كبير لتحقيق هذا الغرض، وقد قررت حكومة اليابان مؤخرا أن تساهم بمبلغ إضافي قدره ٢٥٤ ٠٠٠ دولار لذلك الصندوق.

وأخيرا، أود أن أشدد على أنه لا يمكن لأحد منا نحن المجتمعين هنا اليوم أن يتنصل من الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو، لنفس الاعتبار، أن يتنصل من الحالة في القارة الأفريقية ككل. وثمة مشكلة أود أن أشير إليها هي أن الأطراف المعنية في الصراعات الأفريقية، والتي ليست لها القدرة على إنتاج الأسلحة، تمتلك مع ذلك كميات ضخمة من الأسلحة. وأن اليابان بوصفها بلدا يحظر تصدير أي سلاح، ترجو من جميع الدول أن تسأل نفسها ما إذا كانت أعمالها هي نفسها قد تؤدي إلى زيادة حدة الصراع في أفريقيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو معالي الوزير المعين في مكتب رئيس رواندا، السيد باتريك مازيمهاكا، وأرحب به. وأدعوه إلى اتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مازيمهاكا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر وفد رواندا غاية السرور أن يراكم، سيدي، تترأسون أعمال مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونحن واثقون من أن ما تتمتعون به من خصائص استثنائية كدبلوماسي مخضرم وحس مرهف لبناء التوافق في الآراء لا شك يشكل إسهاما كبيرا في عملنا.

ونود أيضا أن نتوجه بتهانئنا إلى الممثل الدائم لكندا، السيد روبرت فاولر، الذي أظهر مهارات دبلوماسية باهرة وطابعا احترافيا أثناء ترؤسه لأعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

وينبغي أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، على الرغم من أنها تأتي في وقت، كما نعلم جميعا، شرعت فيه الدول الأفريقية سلفا في سلسلة من المناقشات، التي ذكرها متكلمون سابقون، عن موضوع الأزمة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

وقد عقدت منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هذه الاجتماعات بسبب قلقها إزاء تدهور الحالة في الكونغو، والتي لها أثر على كل المنطقة، وأيضا بسبب اهتمام المجتمع الدولي الذي نعرفه بهذه المشكلة.

وقد نبدو أكثر تفاؤلا من المتكلمين السابقين، إلا أن رواندا تعتقد أن هذه العملية قد قطعت شوطا كبيرا وأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعمه لها كما فعل في الماضي من خلال قراراته وبياناته الرئاسية.

كذلك نحن ممتنون لأمين عام الأمم المتحدة وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وللجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وللمنظمات الدولية لدعمهم المتصل سعيا لإيجاد تسوية سلمية للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى جهود العديد من القادة ودبلوماسيتهم المكوكية ـ وهم قادة بلدان مثل

زامبيا وجنوب أفريقيا وبوتسوانا وناميبيا وغابون وبوركينا فاصو وموزامبيق وموريشيوس وكينيا وتنزانيا وأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وليبيا ـ وكثيرون آخرون يشاركون عن كثب في هذه الجهود. وأود أن أشيد بجميع أعضاء المجلس وأهنئهم على عملهم الجيد في هذا الصدد. إن جهود هؤلاء القادة والمنظمات قد بذلت بدعم من هذا المجلس. وقد شارك أمين عام الأمم المتحدة بنفسه مشاركة كاملة في هذه الجهود وحظي بدعم هذا المجلس في ذلك.

ويرى وفد رواندا أن هذه العملية كانت مفيدة ومن الجدير بالمجلس، بعد هذه المناقشة، أن يؤكد مجددا دعمه للعمليات الإقليمية السابقة الذكر، خاصة عملية لوساكا، التي تواصل منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة الإضطلاع فيها بدور رئيسي. ونحن نرى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تشجع على الثقة بروح الإخاء التي تسود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي هي من أعضائها.

إن عملية لوساكا تستند إلى إعلان بريتوريا الذي أعيد تأكيده في وندهوك. وقد تناول الإعلان الجوانب التالية في الصراع وتوخى الحلول لها، وهي ضرورة وقف الأعمال العدائية؛ وقيام أطراف الصراع من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإجراء مفاوضات مائدة مستديرة شاملة بشأن المسائل السياسية، بما في ذلك إنشاء إدارة أو حكومة إنتقالية ذات قاعدة عريضة؛ وحل الشواغل الأمنية للبلدان المجاورة، لا سيما أنغولا وأوغندا وبوروندي ورواندا.

وفيما يتعلق بجميع تلك المسائل، أحرز تقدم ملموس. وقد أنتجت منظمة الوحدة الأفريقية وثيقتين تقنيتين بشأن اتفاق لوقف إطلاق النار وآليات تنفيذه، حيث يخضع كل من الوثيقتين للنقاش النشط تحت قيادة الرئيس تشيلوبا. وقد أعلن الرئيس كابيلا عدة مرات ـ وقد أتيحت لنا فرصة الاستماع إلى ذلك هنا اليوم ـ أنه مستعد للشروع في محادثات مع الأطراف الكونغولية. وربما تسنى لنا تشجيع الأطراف المعنية على إيجاد آليات مقبولة وسبل تيسير لكفالة قيام تلك المحادثات الحاسمة الأهمية ونجاحها. وتلك نتيجة مباشرة للدبلوماسية المكوكية التي قام بها قادة منطقتنا، ونحن نرى أن ذلك يمثل خطوة هامة إلى الأمام، بالنظر إلى ما كنا عليه.

إن البلدان القلقة إزاء أمنها بسبب الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تقدمت بشكاواها للجنة فرعية أنشئت لذلك الغرض. وثمة نقاش مستفيض ينتظر أن يتم بعد حسم أمر الكيان الكونغولي، وهو الكيان الوحيد الذي بوسعه مناقشة مسائل تتصل بسيادة الكونغو وإعطاء ضمانات بموجب القانون الدولي لجاراتها. وسيتيح ذلك فرصة اختبار التزام جميع الأطراف المعنية بالسلامة الإقليمية للبلدان الأخرى وسيادتها.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعيش في أزمة منذ وقت طويل. إلا أن رواندا قد تعرضت لآثار سلبية على نحو مباشر منذ عام ١٩٩٤. ووجود أعداد كبيرة من العناصر المسلحة الرواندية الجنسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قوات حكومية سابقة ومليشيات مسؤولة عن أعمال إبادة الأجناس في عام ١٩٩٤، أصبح بمثابة برميل بارود يهدد علاقاتنا التاريخية الطيبة.

إن العوامل التي تتسبب في زعزعة أمن رواندا قد لا تكون واضحة للجميع، إلا أنها تتصل جميعا بالأحداث المؤسفة التي وقعت في تاريخنا والتي قضى فيها قرابة مليون شخص. وهذه العوامل هي وجود القوات التي ذكرتها للتو. ومقدرتها على إعادة تنظيم وتسليح أنفسها في إقليم الكونغو وبمساعدة الحكومة الكونغولية عامل يزعزع استقرار رواندا. ونحن نعتقد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقبولها ذلك الوجود، إنما تنتهك سيادتها هي نفسها. وقيام هذه القوات بشن هجمات انطلاقا من إقليم الكونغو لإبادة الأجناس، وهي الهجمات التي أزهقت آلاف الأرواح في شمال غربي رواندا والتي امتدت مؤخرا لتشمل إقليم أوغندا، حيث أدى ذلك إلى مقتـــل سياح أبرياء في غابة بويني، بمثابة تذكرة مؤداها أن ذلك انتهاك متعمد لسيادة رواندا تقوم به الكونغو.

وثمة عامل آخر مثير للقلق هو أن القيادة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتنق بوضوح أيديولوجية إبادة أجناس. وقد سمع ذلك في الإعلانات الرسمية، وروج له في وسائط الإعلام، وأعقبه إعدام المدنيين أمام أعين المجتمع الدولي بأسره، كما يرى في شوارع كنشاسا. وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي علينا جميعا إدانته.

ومن الظواهر الأخرى التي تتسبب في زعزعة استقرار رواندا محاولات نزع ممتلكات مواطني الكونغو ذوي الثقافة الرواندية. إن اضطهاد هؤلاء المواطنين وطردهم إلى رواندا ينشئ قسما غير مستقر من السكان الكونغوليين ويضر ضررا شديدا بالعلاقة بين بلدينا. وعلى نحو ما، يمثل ذلك انتهاكا لمبدأ عدم المساس بالحدود الاستعمارية، حيث أننا نفترض أن تلك الحدود كانت تضم سكانا عندما رسمت.

إن استخدام إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية لنقل الأسلحة والإيديولوجيات الفاشية لجهات فاعلة مسلحة من غير الدول في المنطقة عامل مزعزع للاستقرار في المنطقة، وليس لرواندا فقط. وقد استرعي نظر المجلس لهذا العامل خاصة في تقرير الأمين العام في الوثيقة S/1998/777 المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٨. ويذكر التقرير، في الفقرة ٦٩ منه:

"وينبغي النظر إلى التعقيدات التي طرأت على الحالة الناشئة عن الصلات بين القوات المسلحة الرواندية السابقة وجماعات مسلحة أخرى في المنطقة على ضوء القرار ١٠١١ (١٩٩٥) (...)، الذي يحظر مجلس الأمن بموجبه بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى رواندا أو إلى أشخاص في الدول المجاورة لرواندا إذا كان ذلك البيع أو التوريد بغرض استخدام تلك الأسلحة أو الأعتدة داخل رواندا. وقد استمعت اللجنة خلال الأشهر الثلاثة السابقة إلى تقارير دامغة تفيد بتورط القوات المسلحة الرواندية السابقة في شراء أسلحة يتردد أنها من أجل الاستخدام في أنغولا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا...".

ولم يرد ذكر رواندا وبوروندي، بيد أننا نعلم أن ذلك كان صحيحا أيضا.

وفي تقرير آخر (S/1998/581) قال الأمين العام إن الأحداث الموصوفة في تقرير الفريق الذي قدم في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، لم تقع في فراغ، بل أنها تستند إلى خلفية انطوت على حوادث إبادة الجناس الفظيعة التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ وما زالت تلقي ظلا هائلا لم يتبدد بعد على منطقة البحيرات الكبـرى بأكملها في أفريقيا. وقد أدت حوادث إبادة الجنس هذه مباشرة إلى اندلاع العنف في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ فيما كان في ذلك الوقت شرقي زائير وهو ما أدانته علانية حكومة رواندا بوصفه استئنافا لممارسات إبادة الجنس التي شهدها عام ١٩٩٤ في بلد مجاور. وهذا العنف نفسه أدى إلى نشوء تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو الذي شن حملة عسكرية ضد نظام الرئيس موبوتو سيسي سيكو التي انتهت في كينشاسا في أيار/مايو ١٩٩٧. ولعل المجلس يذكر أن ذلك أسفر عن إقامة حكومة بقيادة الرئيس لورينت ديزاير كابيلا.

من الواضح، أنه حتى ١٩٩٤-١٩٩٦ احتضنت قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل قيادة زائير من قبل، قوى الإبادة الجماعية الشريرة، الأمر الذي أدى بشكل ضمني إلى نشوب أزمة ١٩٩٧-١٩٩٩.

ولهذا، فإن رواندا مقتنعة بأن الحل الشامل لأزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن يسبقه أولا حل أزمة الحكم والقيادة في جمهورية الكونغو الشعبية؛ وثانيا، تحييد وتسريح واحتواء الجيوش غير التابعة لدول التي تعمل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثالثا، إدانة وعزل جميع الذين يتمسكون بأيديولوجية وأعمال الإبادة الجماعية في منطقتنا.

إن الشواغل التي تطرحها رواندا أمام المجلس في هذا البيان تشكل أعمال عدوان ضد رواندا ترتكبها جمهورية الكونغو الديمقراطية. لكن رواندا تفضل أن تنضم إلى المنطقة وإلى المجتمع الدولي في البحث عن حلول دائمة لمشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة. ونحن نعتقد أن هذا هو الضمان الصحيح الوحيد ضد تكرار حالة الحرب القائمة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية والقطع التام للروابط التاريخية بين شعوبها. وقد أشار متكلمون سابقون كثيرون إلى هذه التهديدات.

وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا باسم وفد بلدي وباسم حكومة رواندا التزامنا باحترام وحدة أراضي وسيادة جميع البلدان، وبخاصة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وثانيا، ندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى استخدام حقوقها السيادية وحشد طاقاتها من أجل تفكيك الجيوش العشرة غير التابعة لدول التي تستخدم للاعتداء على سلامة أراضي جيرانها.

وثالثا، نؤكد من جديد احترامنا لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني وسعينا إلى تجميع الآخرين في تحالف ضد تكرار الإبادة الجماعية والإرهاب في منطقة البحيرات الكبرى وفي أي مكان آخر. وإن مبادئ عنتيبي التي ووفق عليها خلال زيارة الرئيس كلينتون لأفريقيا من شأنها أن تشكل الأساس لهذا التحالف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر الوزير في مكتب رئيس رواندا، سعادة السيد باتريك مازيمهاكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل زامبيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاساندا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم وسائر أعضاء مجلس الأمن على السماح لوفد بلدي بالاشتراك في هذه المناقشة بشأن التسوية السلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم - سيدي الرئيس، على الأسلوب الكفء الذي تواصلون به إدارة أعمال المجلس. إن لكم اهتماما ثابتا بالشؤون الأفريقية، ومن ثم، من المناسب أن تجري هذه المناقشة تحت قيادتكم.

أبادر بالإعراب عن التقدير للسفير روبرت فاولر، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة للأسلوب الماهر الذي أدار به هو أيضا أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

أفريقيا قارة تعذبها صراعات مختلفة، بما في ذلك الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي هو موضوع مناقشتنا في المجلس اليوم. والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية له آثار بالغة على السلم والأمن، ليس في منطقة البحيرات الكبرى فحسب، وإنما أيضا بالنسبة لأفريقيا في مجموعها. إنه صراع يحرض، ليس فقط حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد العناصر المتمردة داخل البلاد وإنما أيضا بعض البلدان الأفريقية ضد بلدان أفريقية أخرى. وهذا الصراع، ما لم يحل بسرعة، سينتشر ويفرض خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين.

علاوة على ذلك، جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد، بين بلدان أخرى، يشترك معه بلدي، زامبيا، في حدود طويلة جدا. ولذلك، من المتوقع أن تكون لأية تطورات في أي من البلدين آثار على المصالح الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للبلد الآخر. وقد وقع هذا فعلا نتيجة التدفق الكبير للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زامبيا، في الماضي القريب.

إن زعماء الجنوب الأفريقي يستكشفون إمكانيات تحقيق وقف الصراع لبعض الوقت الآن. وفي هذا الخصوص، تشرفت زامبيا بأن طلب إليها في مؤتمر قمة شلالات فكتوريا الثاني لرؤساء الدول الإقليميين، الذي عقد في زمبابوي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أن تبدأ جهود وساطة تنفيذا للولاية التي حددها الزعماء الإقليميون. وهذا دليل على إيمان أفريقيا القوي بأن التسوية التفاوضية يمكن أن تكفل السلام الدائم. وفي هذا الشأن، نشكر منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ونقدر تقديرا كبيرا إسهامات كبار المسؤولين في المنظمتين في البحث الشامل عن حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن جهود الوساطة التي بذلت حتى الآن كشفت عن أن الأمر الذي نتناوله حساس بقدر ما هو معقد. ومن ثم، الحاجة إلى العمل بحذر وصبر لضمان أن يحظى الحل الذي قد يتوصل إليه بتأييد جميع الأطراف المعنية. وجهد الوساطة باهظ الثمن أيضا فيما يتعلق باستثمار الوقت والطاقة والموارد. ولذلك، فإن هذا يتطلب مساعدة المجتمع الدولي لإثراء الجهود الإقليمية.

والرئيس تشيلوبا، بصفته رئيسا لمسعى الوساطة الإقليمي بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان مصدر إلهام وتشجيع له إلى حد كبير التأييد الذي حظيت به جهوده للوساطة، ليس فقط من منظمة الوحدة الأفريقية، وإنما أيضا من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي وبالفعل، من المجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا الصدد، يسر وفد بلدي أن يعيد إلى الأذهان بأنه في البيان الرئاسي لمجلس الأمن، الذي صدر يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ذكر، في جملة أمور، أن:

"مجلس الأمن على استعداد للقيام، في ضوء الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تسوية سلمية للنزاع، بالنظر في قيام الأمم المتحدة بتقديم مساهمة فاعلة، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك اتخاذ تدابير ملموسة ومستدامة وفعالة للمساعدة في تنفيذ اتفاق فعال لوقف إطلاق النار وفي عملية تسوية سياسية للنزاع متفق عليها". (S/PRST/1998/36، الفقرة ٧)

هناك من يقول بطريقة مضللة: اتركوا أفريقيا للأفريقيين، دعوهم يحلوا مشاكلهم. ولهؤلاء نقول أفريقيا ليست جزيرة. إنها جزء من القرية العالمية، أفريقيا جزء من البشرية الكبرى، وتقدم تلك البشرية مرتبط بإحراز تقدم أو عدمه على القارة الأفريقية.

ولحسن الحظ، لا يفرق ميثاق الأمم المتحدة بين صراع في جزء من العالم وصراع آخر في جزء آخر من العالم. فكل الصراعات يجب أن تعامل على قدم المساواة.

والواقع أن مشاركة مجلس الأمن في الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية هي كما ينبغي أن تكون، لأنه، طبقا للميثاق، تقع على عاتق المجلس المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين اللذين يتعرضان الآن للتهديد من جراء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الأساسي الآن، في ضوء محدودية الجهود الإقليمية، أن يتمكن مجلس الأمن من زيادة هذه الجهود على نحو ملموس. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يحث مجلس الأمن على أن ينشئ في الوقت المناسب الآلية اللازمة لمراقبة وقف إطلاق النار عند تحقيقه. إن مشاركة مجلس الأمن عنصر أساسي على الدرب الصعب لإرساء السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد العزيز (مصر): تنعقد جلسة مجلس الأمن اليوم لمناقشة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لتسوية الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللتعرف على ما يمكن لمجلس الأمن، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وكافة الجهود الدولية والإقليمية الأخرى، القيام به لوضع حد لمعاناة هذا البلد الأفريقي الشقيق.

وينبغي لدى مناقشة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على طلب الكونغو الديمقراطية ذاتها، التأكيد على أن هذه المناقشة لا تهدف أساسا إلى تبادل الاتهامات بين الأطراف المختلفة أو إلقاء اللوم على طرف أو آخر منها، وإنما إلى بحث سبل التوفيق بين مواقف الأطراف الفاعلة في هذه الأزمة ودفعها نحو التوصل لتسوية شاملة تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن للأطراف جميعها. وفي هذا الإطار أود أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة للمناقشة العامة التي تعبر عن اهتمام الصين بقضايا القارة الأفريقية.

لقد تابعت مصر وما زالت تتابع بقلق وأسى بالغ الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أصبحت له انعكاسات خطيرة على الاستقرار والسلم في منطقة البحيرات الكبرى بكاملها، والذي يتطلب بذل مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية وأطراف النزاع أنفسهم لمجهودات مكثفة للتوصل إلى تسوية شاملة في أقرب فرصة وبشكل يعزز سيادة ووحدة الكونغو وسلامتها الإقليمية ويكفل تعزيز سلطة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال انسحاب كافة القوات الأجنبية، ومن خلال العمل نحو قيام حوار وطني بمشاركة كافة أبناء الكونغو على النحو الذي اقترحه الرئيس كابيلا مؤخرا بهدف تحقيق المصالحة الوطنية المنشودة ودعم الأمن والاستقرار فيه.

وقد تابعت مصر عن كثب وساندت بكل ثقلها كافة الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتحقيق التسوية السلمية. كما دعمت كافة مبادرات السلام الإقليمية التي تمت في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والجهاز المركزي لآلية فض وتسوية النزاعات. ودعمت أيضا الجهود غير العادية التي يقوم بها رئيس زامبيا، الرئيس شيلوبا وباقي دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتوصل لتسوية سلمية. وتقدر مصر المجهودات التي يقوم بها رؤساء الدول الثماني الإقليمية التي تم بلورتها في اجتماع القمة الذي عقد في وندهوك في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. كما تهتم مصر بفكرة عقد مؤتمر دولي لتعزيز الأمن

وتحقيق التنمية في منطقة البحيرات العظمى تحت مظلة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على أن يتم تهيئة المناخ المناسب لنجاح هذا المؤتمر.

ولم تدخر القيادة في مصر أية مجهودات من خلال متابعة دقيقة لتطورات المفاوضات الجارية، بما في ذلك المباحثات التي تمت بالقاهرة حول هذا الموضوع بين الرئيس كابيلا والرئيس حسني مبارك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ولقاءات الوزير عمرو موسى بوزير خارجية الكونغو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وشباط/فبراير ١٩٩٩، والتي هدفت جميعا إلى دعم الجهود الدولية والإقليمية الرامية للتوصل إلى تسوية.

لقد اطلع وفد مصر على الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن والمتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الكونغو. وفي هذا الإطار يدين وفد مصر أعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين العزل منذ اندلاع الأزمة، ويؤكد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال للعدالة.

كما يؤكد وفد مصر على ما جاء في البيان الرئاسي حول مسألة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة من إشارة إلى الأثر الضار لانتشار الأسلحة، وبخاصة الأسلحة الصغيرة، على أمن المدنيين، بمن فيهم اللاجئون وغيرهم من الجماعات الضعيفة. وهو ما أكد عليه أيضا رئيس المجلس في بيانه للصحافة يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ حينما أعرب عن القلق البالغ إزاء استمرار التدفق غير الشرعي للأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والتدريب العسكري على أراضيها ومطالبته بوقف هذه الأنشطة.

أود أن أتطرق إلى مسألة رئيسية أرى أهمية بالغة في إثارتها في هذه المناقشة، ألا وهي دور مجلس الأمن في تسوية النزاعات في أفريقيا. فعلى الرغم من تقديرنا العميق لمبادرة مجلس الأمن بطلب تقرير من الأمين العام حول أسباب النزاعات وسبل التوصل للسلام الدائم في أفريقيا، وما صدر من قرارات من المجلس في أعقاب دراسة المجلس لهذا التقرير، فإن هذا التقرير وهذه القرارات لا تقلل من أهمية دور مجلس الأمن في تسوية النزاعات الأفريقية فرادى، والدفع تجاه التسوية السلمية في إطار ممارسته لمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وعدم تأجيل النظر في القضايا الملحة، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها لحين دراسة الوضع في أفريقيا برمتها أو في منطقة شبه إقليمية بعينها.

إنه من المؤسف أن نلاحظ الآن اتجاها في مجلس الأمن إلى عدم اتخاذ خطوات حاسمة للتوصل إلى تسوية سلمية لبعض النزاعات الساخنة في القارة الأفريقية اكتفاء بمناقشة الوضع في أفريقيا بصفة عامة أو الوضع في منطقة بعينها مثل منطقة البحيرات العظمى أو غيرها من مناطق النزاع، أو استنادا لأن هناك جهودا إقليمية جارية للتوصل لتسوية. ففي تقديرنا أن الجهود الإقليمية يجب أن تبذل لكي تساعد مجلس الأمن في أداء مسؤوليته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولا يجب أن تنقلب الأمور لكي تصبح الجهود الإقليمية - وخاصة جهود منظمة الوحدة الأفريقية وآلياتها ومنظماتها الفرعية - هي الأساس لتسوية النزاعات في أفريقيا وأن يتحول دور مجلس الأمن إلى الاكتفاء بتأييد هذه الجهود وعدم بذل أي جهود موازية للتوصل لتسوية.

إن النزاعات التي تشعبت في أفريقيا سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أم في الصومال أم في أنغولا أم بين إريتريا وإثيوبيا وغيرها والتي أثبتت الأحداث عدم فعالية الإجراءات التي اتخذها المجلس لصون السلم والأمن الدوليين فيها تحتاج من مجلس الأمن لإعادة تقييم أسلوب تناوله للقضايا الأفريقية منفردة بالإضافة إلى تناوله للوضع في أفريقيا بصفة عامة ولبذل مجهودات إضافية لمعالجة كل من هذه المشكلات بما من شأنه عودة السلام والاستقرار للقارة الأفريقية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في أوغندا، السيد أماما مبابازي، وأرحب بالوزير وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبابازي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم حكومة جمهورية أوغندا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وبقية أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لنا

لمخاطبة المجلس عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تؤمن أوغندا وتلتزم بالحل السلمي والتفاوضي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والواقع، وكما سمع المجلس من بعض المتكلمين هذا الصباح، فإن الرئيس موسيفيني كان أحد الزعماء الذين وقفوا خلف معظم المبادرات الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي للمشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتخذ الرئيس موسيفيني المبادرة بعقد أول اجتماع، وجرى هذا الاجتماع في منطقة شلالات فكتوريا، في زمبابوي في ٧ و ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨. وعندما التقى الرئيس موسيفيني بزملائه في مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سواكو بموند، في ناميبيا، طلب إلى الرئيس موغابي أن يعقد اجتماعا لرؤساء دول أصدقاء الكونغو من أجل السعي إلى إيجاد حل للتوترات السياسية التي كانت تبرز بوضوح في الكونغو في ذلك الوقت. ومما يؤسف له أنه ما أن انعقدت القمة حتى انفجرت التناقضات السياسية في الكونغو وتحولت إلى أعمال عنف. وعندما اتضح أن قمة شلالات فكتوريا لن تؤدي إلى حل فوري للصراع في الكونغو قام الرئيس موسيفيني بمناشدة الرئيس مانديلا لكي يعقد اجتماعا أوسع لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبلدان الأخرى المتضررة والواقعة خارج منطقة دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مثل أوغندا، وذلك لإيجاد سبيل لإدارة الأزمة التي كانت قد انفجرت فعلا. وكما سمع المجلس هذا الصباح من ممثل ناميبيا فإن الرئيس موسيفيني هو الذي اتخذ مرة أخرى زمام مبادرة عقد مؤتمر قمة وندهوك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وضمت البلدان الأساسية المنخرطة عسكريا في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإنني أسوق هذه الأمثلة القليلة كي أدلل على التزام أوغندا بإيجاد حل دبلوماسي وسلمي لهذه المشكلة. وتعتقد أوغندا اعتقادا راسخا بأن السببين الرئيسيين لهذا الصراع يمكن حسمهما من خلال المفاوضات. فليس لدى أوغندا طموحات إقليمية أو مصالح اقتصادية تتجاوز السياق العادي للتجارة بين البلدين. وبالتالي، جاء وفد بلدي أساسا إلى هنا كي يلتمس تأييد مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل من أجل تحقيق هذا الهدف.

أما وقد استمعت إلى البيانات التي ألقيت هذا الصباح، فإنه أصبح من الواضح أنه يتعين علي أن أشرح الأحداث بتفصيل أكبر مما كنت انتوي، وذلك من أجل إعطاء نوع من التوازن فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات بُعدين: بُعد داخلي وبُعد خارجي، أو إقليمي. وبدأ البعد الخارجي أو الإقليمي بالحرب التي وقعت في رواندا، وأدت في ١٩٩٤ إلى وقوع المذابح الجماعية. وبعد أن تسلمت الجبهة الوطنية الرواندية زمام السلطة، قام مرتكبو المذابح الجماعية - وهم المسؤولون عن قتل مئات الآلاف من المدنيين الروانديين - والجيش الرواندي السابق وميليشيا انتراهاموي بعبور الحدود مع مئات الآلاف من اللاجئين إلى ما كان يسمى آنئذ بزائير. وكما يعرف الجميع، قاموا بعدها بأخذ أولئك اللاجئين كرهائن في زائير. وساعدت حكومة موبوتو آنذاك أولئك الجزارين على إعادة تنظيم صفوفهم، وعلى إعادة التدريب والتسليح وقدمت لهم دعما إقليميا للسيطرة من جديد على السلطة في رواندا. وعارضت أوغندا تماما هذا التحرك وأوضحت موقفها بجلاء.

غير أن الرئيس موبوتو، في استعداده لإعادة الاستيلاء على السلطة بوساطة رجال الإبادة الجماعية في رواندا، تحالف مع نظام الجبهة الإسلامية الوطنية في الخرطوم، بالسودان، لا للمساعدة والتحريض على جريمة الإبادة الجماعية في رواندا فحسب، بل وعلى وجه التحديد لزعزعة استقرار أوغندا، على أمل ألا تصبح أوغندا عندئذ في وضع يسمح لها بدعم رواندا ضد ذلك العدوان.

ولإنجاز هذه الخطة انطلقت الهجمات ضد أوغندا على جبهتين: فمن الأراضي الكونغولية - الأراضي الزائيرية كما كانت تعرف حينذاك - هوجمت أوغندا من جهة الشمال الغربي قرب حدودها مع السودان وزائير، وإلى الجنوب الغربي بالقرب من رواندا، في ناحية كاسيس. وفي نفس الوقت الذي كنا نهاجم فيه في أوغندا، كانت إعادة تنظيم وإعادة تسليح رجال الإبادة الجماعية قد بلغت مرحلة متقدمة. فقررت الحكومة الأوغندية التصرف دفاعا عن النفس، أولا بإعادة الاستيلاء على الأراضي التي سبق لأولئك المجرمين

الاستيلاء عليها، ثم بملاحقتهم في الأراضي الزائيرية ملاحقة حامية الوطيس. وكان هذا التصرف للدفاع عن النفس ضد حكومة زائير في ذلك الوقت - وكان دفاعا عن النفس نال التفهم والدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي - هو الذي أدى إلى سقوط الرئيس موبوتو وتولى الرئيس كابيلا زمام السلطة.

وكان المرجو أنه ما دام الرئيس كابيلا يتفهم بشكل واضح شواغلنا الأمنية وما دام هو نفسه نتاج دفاعنا عن النفس، فإنه سيعالج تلك الشواغل بمجرد توليه السلطة. وللأسف أن هذا لم يحدث. وفي مرحلة مبكرة كنا نقدر أن الرئيس كابيلا قد ورث من نظام موبوتو هياكل ضعيفة. والواقع أن الرئيس كابيلا أعلن عن عجزه عن معالجة الحالة في بلده. وهذا هو السبب في دعوة الرئيس كابيلا للحكومة الأوغندية إلى أن تنشر قوات الدفاع الشعبية الأوغندية داخل الكونغو لطرد قوات التحالف الديمقراطي، وهو مجموعة متمردة كانت تتسرب إلى زائير من السودان وكانت قد هاجمتنا في كاسيس وهو الهجوم الذي أشرت إليه آنفا.

وجرى توقيع بروتوكول بهذا المعنى بين الحكومتين في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ونشرت أوغندا كتيبتين من قواتها بدعوة من حكومة كابيلا وبموجب اتفاق خطي محدد، بيننا وبين تلك الحكومة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي غضون ذلك اندلعت ثورة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ بسبب التناقضات السياسية الداخلية. وكان رد فعل الرئيس كابيلا هو أن ينشد المساعدة العسكرية الأجنبية. فقدمت هذه المساعدة زمبابوي وأنغولا وناميبيا التي قررت من جانب واحد أن تتدخل عسكريا بدلا من الانتظار لاتباع نهج إقليمي متضافر، كما اقترحه في الأصل الرئيس موسيفيني في مؤتمري القمة السابقين. وحدث التدخل بحجة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرضت لغزة من أوغندا ورواندا. وأود أن أبلغ هذه الهيئة بأن الواقع أن أوغندا لم يكن لها في داخل الكونغو في ذلك الوقت سوى الكتيبتين اللتين أشرت إليهما آنفا. وبينما كانت أوغندا تشعر بالقلق أساسا إزاء أنشطة الجماعات الأوغندية المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أضاف التدخل من جانب زمبابوي وأنغولا وناميبيا ثم بعد ذلك من جانب تشاد والسودان، بعدا جديدا إلى الصراع. ولمواجهة التهديد المتوقع بمزيد من زعزعة الاستقرار في أوغندا، وخاصة من جانب السودان باستخدام الأراضي الكونغولية كما فعلت في مناسبات كثيرة سابقة، نشرت أوغندا قوات إضافية.

لقد وجدت نفسي مضطرا لتقديم هذه الإيضاحات في ضوء بعض البيانات المدلى بها صباح هذا اليوم. ولذا ففيما يخصنا، كان البعد الخارجي في الصراع الكونغولي، بالنسبة لأوغندا، وحسب علمي بالنسبة لرواندا، مدفوعا بأنشطة معادية لهذين البلدين منطلقة من الكونغو. وتصرفت أوغندا ورواندا بمبدأ الدفاع عن النفس.

وهناك بطبيعة الحال البعد الداخلي. ولا أريد أن أنقب كثيرا في السياسة الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ تكفي أمثلة قليلة لإعطاء صورة عما يحدث هناك. فالقاعدة السياسية لتحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - وهو تحالف سياسي يقوده الرئيس كابيلا - كانت ضيقة لأنها كانت تتألف من أربع جماعات سياسية انبثقت جميعها من شرقي الكونغو. ذاك هو التحالف الذي استولى على السلطة في كينشاسا. وعندما اعتلى الرئيس كابيلا السلطة فشل - أو أهمل - في توسيع قاعدته السياسية على الإطلاق. وظل تحالفه الذي ضم أربعة أحزاب سياسية على حاله؛ إن قاعدته لم تتوسع قط.

وحتى التحالف الرباعي هذا تهاوى بعد ذلك. والآن، وفي اللحظة التي أتكلم فيها، لم يبق سوى حزب واحد من الأحزاب الأربعة التأسيسية الأصلية للتحالف. ثم إن الرئيس كابيلا أخمد المعارضة السياسية الرسمية والنشطة، كما يعرف العالم أجمع. وحُكم على إتيين تشيسيكيدي بالنفي الداخلي ولم يسمح له، وأعتقد أنه لا يزال غير مسموح له إلى الآن - بالسفر إلى الخارج. وهذا يعطي فكرة عن السبب في أن القوى السياسية في داخل الكونغو قررت، ردا على تلك الحالة السياسية، أن تهب ثائرة. وهذا هو ما حدث على وجه التحديد في آب/أغسطس ١٩٩٨.

وكما قلت آنفا، إن هدفي الأصلي كان التماس التأييد من المجلس للجهود الإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي، لأن أوغندا، على عكس التشاؤم الطاغي إزاء آفاق التوصل إلى تسوية متفاوض عليها، وهو التشاؤم الذي استمعت إليه في البيانات المدلى به صباح اليوم، ترى أنه تحقق بالفعل كثير من التقدم.

واسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة. ففي الاجتماعات المختلفة التي عقدت تم اتفاق جميع الأطراف على ضرورة وقف إطلاق النار.

والمواقف التالية تم الاتفاق عليها بصورة تمهيدية بغية تعزيز التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار هذا الذي اعتمدنا بالفعل مبادئه على الصعيد الإقليمي.

أولا، يوافق جميع الأطراف على أنه يجب في أسرع وقت ممكن وقف جميع أعمال العدوان التي يرتكبها حملة السلاح، وتجميد القوات في أماكنها الراهنة في الكونغو.

وثانيا، تم الاتفاق على وجوب معالجة الشواغل الأمنية للبلدان المجاورة، وطبعا جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. وتم الاتفاق على أن هذه الشواغل قائمة ومشروعة واعترفت المنطقة بها. وفي الاجتماع الوزاري الأخير المنعقد في لوساكا، أنشئت لجنة لوضع آلية لحل مسألة زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. واجتمعت تلك اللجنة، وتلقى المسؤولون فيها شتى التوصيات من البلدان المعنية، ونحن بانتظار تقرير رسمي عن ذلك التفاعل.

وثالثا، تم الاتفاق على وجوب إشراك الثوار - أي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - في عملية السلام، وعلى وجوب أن يوقعوا على اتفاق وقف إطلاق النار. وهذا الأمر قبلته جميع الأطراف المعنية.

ورابعا، تم الاتفاق على نشر قوة محايدة ودولية لحفظ السلام بوصفها قوة فصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى وجوب أن تدير الأمم المتحدة هذه العملية.

وخامسا، تم الاتفاق على وجوب انسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة في الكونغو وفقا لجدول زمني تضعه الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تحت إشراف قوة الفصل المحايدة.

وأخيرا، برز توافق في الآراء في المنطقة على وجوب عقد مؤتمر وطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشمل جميع الأطراف السياسية الكونغولية وذلك في أسرع وقت ممكن، وبمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية، بغية رسم المستقبل السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتلاحظ حكومة أوغندا مع التقدير الموقف الذي اتخذه الرئيس كابيلا مؤخرا ويقضي بإلزام حكومته بهذا المبدأ، لأنه على الرغم من أننا كنا وافقنا على هذه النقطة منذ مؤتمر القمة الأول، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تقبله أبدا. ولكن يسرني أن أعلم أن الرئيس كابيلا وحكومته التزما في نهاية المطاف بهذا المبدأ القاضي بعقد مؤتمر وطني لرسم المستقبل السياسي للكونغو على أيدي الكونغوليين أنفسهم.

ومع ذلك، لا تزال هناك نقطتان عالقتان لم يتم التوصل إلى اتفاق كامل بشأنهما.

النقطة الأولى هي مسألة ما إذا كانت مشاركة ثوار التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في المفاوضات الآيلة إلى إبرام اتفاق نهائي على وقف إطلاق النار ينبغي أن تكون مشاركة مباشرة على المستوى الرسمي والوزاري أو غير مباشرة عن طريق إجراء محادثات تقاربية.

ومبدأ المشاركة بات مبدأ مقبولا. والنقاش الآن يتعلق بطريقة المشاركة - هل ينبغي أن تتم عن طريق محادثات تقاربية أو محادثات مباشرة. وموقف أوغندا يتمثل في أن من الأفضل أن تكون هناك مشاركة مباشرة من الثوار، لأنه حينئذ فقط يمكننا كفالة التزامهم بأحكام الاتفاق. ولا يسع أي طرف ثالث أن يدعي تمثيلهم في عملية الأخذ والعطاء الحساسة المطلوبة في هذه المفاوضات.

والمجال الثاني الذي لا يحظى باتفاق كامل هو مسألة ما إذا توجب تجريد الثوار من السلاح لدى التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، بينما تظل قوات الحكومة تحتفظ بسلاحها. وثمة اقتراح مفاده أنه لدى توقيع الأطراف على اتفاق وقف إطلاق النار، ينبغي للثوار أن يتخلوا فورا عن أسلحتهم وتسليم الأراضي التي يسيطرون عليها اليوم إلى حكومة كابيلا. وموقف أوغندا من هذا هو أنه ينبغي عدم تجريد كلا الجانبين من السلاح، إلا وفقا لموقف يُتفق عليه يتعلق، في جملة أمور، ببناء الجيش على يد المؤتمر الوطني.

في غضون ذلك، ينبغي تجميع كلا الجانبين في مخيمات تحت سيطرة قوة الفصل المحايدة. وينبغي تسجيل أفرادهما وأسلحتهما، بانتظار إنجاز عملية إنشاء جيش يكون انعكاسا للطابع الوطني للكونغو.

وثمة نقطة واحدة أخرى هي أن هذه المناقشات تناولت الإبادة الجماعية، وحققت أيضا اتفاقا على المسألة. وتود حكومة أوغندا فيما يتعلق بمسألة الإبادة الجماعية أن تناشد المجلس والمجتمع الدولي بأسره الوقوف بحزم ضد إدامة ثقافة الإفلات من العقاب في المنطقة. ويجب أن تتضمن التدابير المتعلقة بهذا الأمر التشجيع على منع إعطاء ملاذات آمنة لمرتكبي الإبادة الجماعية، ويجب تقديم مرتكبي الجرائم المشينة ضد الإنسانية إلى العدالة.

ومثلما يعلم جميع الحاضرين، ثم مجموعة من هذه العناصر المجرمة في الكونغو. فقد أعيد تنظيمهم في وحدات قتالية، وهم يشكلون بالفعل جزءا لا يتجزأ من التحالف الذي يؤيد الرئيس كابيلا في الكونغو. ومؤخرا - وإنني مندهش لعدم سماعي الكثير عن ذلك إذ لم يتناوله سوى متكلم واحد - استطاعوا الدخول إلى أوغندا وخطف بعض السياح الذين قتلوهم بالطريقة نفسها التي قتلوا بها ملايين الروانديين عام ١٩٩٤، مستعملين السواطير. فهذه جريمة ضد الإنسانية، وأدانها المجتمع الدولي، ونحن نعتقد أن من واجب المجتمع الدولي أن يثني أيا كان عن تقديم ملاذ آمن لهؤلاء المنبوذين الدوليين الخارجين على القانون.

في الختام، أود أن أسجل تقدير حكومة أوغندا للإسهام الإيجابي والبناء الذي قدمته أغلبية المتكلمين هذا الصباح، وأشعر بمزيد من التشجيع حيال أن دعم الجهود الإقليمية سيقطع شوطا بعيدا في التغلب على العقبات القليلة المتبقية أمام إحلال السلام.

إن ما نطلبه من مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي هو تقديم الدعم التام للجهود الدبلوماسية التي تبذلها المنطقة من أجل حل الأزمة. وتعتقد أوغندا أن هذا الأمر ممكن، وأننا قريبون جدا، بدعم أكثر نشاطا من الأمم المتحدة، من إيجاد حلول لهذه المشاكل التي نعتقد أنها ليست متعذرة التنفيذ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): **المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية): أود في البداية أن أتقدم إليكم باسم وفد بلادي بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر حيث برهنتم كالعادة على نحو ثابت، كلما آلت رئاسة المجلس لبلادكم، عن الاقتدار والكفاءة والخبرة التي تتميزون بها. كما أود أن أسجل تقدير وفد بلادي لمبادرتكم الجيدة بأن تركزوا خلال رئاستكم للمجلس هذا الشهر على مناقشة المنازعات الأفريقية ومحاولة إيجاد حلول لها. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لكم ولجميع أعضاء مجلس الأمن الموقرين لإتاحتكم الفرصة لوفد بلادي لكي يدلي ببيان حول الصراع الذي يمزق دولة أفريقية شقيقة، ألا وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أود أن أعبر عن امتنان وفد بلادي لمجلس على عقد هذه الجلسة المفتوحة لكي تكون مداولاته معروفة للجميع وليست وراء الأبواب المغلقة. ونتمنى، بل ونطلب، أن تكون كل أعمال المجلس مفتوحة كما كانت في السابق في الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات، قبل انهيار التوازن الدولي في بداية هذا العقد.

ونتقدم لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، بالتحية والتقدير على ما بذله ويبذله من جهود مضنية وجادة، بالرغم من كل الصعوبات والعراقيل التي يواجهها، من أجل خدمة قضايا السلام والأمن، في العالم بصفة عامة، وفي أفريقيا بصفة خاصة.

إن وفدي يرى أن هذه المناقشة حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكتسي أهمية خاصة، لأنها تتيح الفرصة لأعضاء المجلس وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبحق للمجتمع الدولي للقيام بدور حاسم لدعم الجهود الأفريقية لإيجاد تسوية لهذا الصراع المؤلم والمؤسف الذي يجري هناك منذ مدة طويلة، وتأكيد ضرورة تكثيف الجهود من أجل إنهاء هذا النزاع وتحقيق مصالحة وطنية تشمل جميع الأطراف. ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نشيد بالجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وخاصة جهود رئيس جمهورية زامبيا،

من أجل تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع الذي يهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، ويؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة.

واقتناعا من بلادي بأن ما نعانيه ونواجهه نحن الأفارقة من مشاكل سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، إنما هي نتيجة طبيعية لعاملي التاريخ والجغرافيا وحقائقهما، فما السياسة سوى تعبير عنهما. وحيث أن تاريخ أفريقيا الحديث جدا لم يكن سوى الاحتلال الأجنبي وحكمه، وبما أن جغرافية أفريقيا السياسية هي من صنع هؤلاء المحتلين الأجانب، وجسدتها اتفاقيات أبرموها فيما بينهم، حيث رسمت حدود دولها طبقا لمصالحهم وتصالحهم، فإن ما تشهده أفريقيا من صراعات داخلية وإقليمية ليست في حقيقة الأمر إلا نتيجة حتمية ومنطقية لما سبق بيانه. وإن الجماهيرية العربية الليبية، وعيا منها بما تقدم إيجازه، أولت هذه المشكلة كل اهتمامها وكامل عنايتها، بغية التوصل إلى حل عادل ومنصف ونزيه، يعيد للأشقاء في الكونغو الديمقراطية الاستقرار السياسي القائم على التفاهم والاتفاق الاجتماعي، وبغية التوصل إلى ذلك في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وطبقا لمواثيقها. وأن يتم ذلك بعيدا عن أية أيد أجنبية لا هم لها سوى الهيمنة على أفريقيا واحتكار ثرواتها وأسواقها، وتأمين مصالحها لأطول فترة من الزمن، وخلق مزيد من المشكلات الداخلية والإقليمية داخلها.

وتحقيقا لهذه الغاية، دعا الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية لعديد من الاجتماعات واللقاءات، الجماعية والثنائية في ليبيا. فلقد عقدت لقاءات قمة مصغرة وموسعة لعديد من القادة الأفارقة في الجماهيرية العربية الليبية، شارك فيها على نحو خاص القادة الأفارقة من الدول المعنية مباشرة بالموضوع، وذلك بالتنسيق المباشر مع رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية. وكان أحد هذه اللقاءات قمة أفريقية مصغرة عقدت بمدينة سرت في آخر أيلول/سبتمبر الماضي حضرها رؤساء كل من أوغندا، وتشاد، والنيجر، واريتريا، وصدر عنها بيان يطالب بما يلي: أولا، تشكيل قوة أفريقية لتحل محل القوات الأجنبية المتواجدة في الأراضي الكونغولية. وثانيا، تكليف الأخ العقيد معمر القذافي، بصفته رئيسا لتجمع دول الساحل والصحراء بمهمة التنسيق لعملية السلام في منطقة البحيرات.

وكنتيجة لهذه اللقاءات والمبادرات التي قامت بها ليبيا، أمكن للأخ القذافي بتعاون الأشقاء المعنيين التغلب على إحدى أهم العقبات التي حالت دون التوصل إلى حل نهائي، ألا وهي عقد لقاء مباشر بين الفرقاء الكونغوليين في ليبيا. فلقد شكل هذا اللقاء نقطة تحول جوهرية على طريق حل هذا الإشكال. فكان أهم ما حققه هذا اللقاء هو كسر طوق الجمود وفتح الحوار المباشر بين الأطراف المعنية.

ومتابعة لهذه الجهود أجرى الأخ قائد الثورة الليبية مؤخرا اتصالات مكثفة مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ومع عدد من الرؤساء الأفارقة الآخرين، لمحاولة عقد قمة أفريقية طارئة لمناقشة مشكلة الكونغو الديمقراطية والمنازعات الأفريقية المسلحة الأخرى. وكان من الممكن لو انعقدت هذه القمة الطارئة المقترحة الآن أن تدرس هذه المشكلة على أعلى مستوى أفريقي وتحاول إيجاد حلول ناجعة لها. ونحن على ثقة بأن القمة الأفريقية العادية القادمة المزمع عقدها في مدينة الجزائر في شهر تموز/يوليه القادم، ستعمل على مضاعفة الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف.

ولقد انعقدت عدة لقاءات أفريقية جهوية وإقليمية وشاركت فيها جميع الأطراف بغية إيجاد حل لهذه المشكلة وإيقاف سفك الدماء في منطقة البحيرات العظمى، ولكن هذه اللقاءات، بالرغم من أنها أظهرت استعداد الجميع لوضع حد لهذا الصراع الدامي، فإنها لم تحقق وقف إطلاق النار المطلوب.

إن موقف بلادي وما تقوم به من مساع لإيجاد حل سلمي لهذا الصراع يتلخص فيما يلي:

أولا، ضرورة احترام سيادة الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدة أراضيها.

ثانيا، ضرورة حل جميع الخلافات بين الدول الأفريقية عن طريق الحوار والمفاوضات والتحكيم وعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات.

ثالثا، ضرورة امتناع جميع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الكبرى.

رابعا، ضرورة إيجاد حل أفريقي وفي إطار منظمة الوحدة الأفريقية لهذا النزاع حتى لا تعطى الفرصة للتدخل الأجنبي في شؤون القارة الأفريقية.

خامسا، ضرورة تشكيل قوة أفريقية تكون بمثابة قوات لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقوم بمهمة ضمان حدود الجمهورية الكونغولية، وكذلك ضمان عدم وقوع مذابح بين سكان المنطقة، وتوفير الضمانات الأمنية للدول المجاورة.

سادسا، عقد مؤتمر للسلام بين الدول المعنية يتم خلاله التوقيع على اتفاقات صداقة وحسن جوار.

ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إيجاد الحلول الإنسانية لمشاكل اللاجئين والمشردين.

ثامنا، ضرورة قيام الأمم المتحدة بدعم الحلول التي تتوصل إليها منظمة الوحدة الأفريقية لهذه المشكلة بما فيها توفير الدعم المادي بكافة أشكاله.

إننا ندعو إلى ضرورة الاستمرار في اللقاءات الأفريقية في أي مكان وفي أي زمان وعلى أي مستوى من أجل استكمال الجهود السابقة ومواصلة الحوار بين أطراف النزاع، وتكليف لجان الاتصال بالاستمرار في عملها لإيجاد صيغة لإدخال الأطراف المعنية في عملية السلام حتى يمكن الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار والتوصل إلى حل عادل ودائم لهذا النزاع الذي يمزق القارة الأفريقية وإيقاف تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان المنطقة. كما أننا نرحب بإعلان الرئيس كابيلا استعداده لإجراء حوار وطني تشارك فيه جميع الأطراف المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية كخطوة ضرورية لإحلال السلام الشامل والدائم واستعادة الطمأنينة والأمان في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل كينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سعادة السفير تشن هواصن، على الطريقة الممتازة التي تترأسون بها أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر. ولأنني عملت معكم داخل المجلس، فإنني أعي تماما إخلاصكم للقضايا الأفريقية، وهو الأمر الذي دعاكم أنتم والمجلس إلى تكريس هذه الجلسة المفتوحة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، زميلي السفير فاولر ممثل كندا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس في شهر شباط/فبراير. ويشرفني أيضا أن أحيي معالي السيد شي أوكتوندو، وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن كينيا لا تزال تشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة التي تظل سائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ عدة شهور، ظلت الحالة دون تغيير رغم الجهود الإقليمية والدبلوماسية الثنائية المتضافرة. ونحن على اقتناع بأن المجتمع الدولي يجب أن يشارك أكثر وأن يمنع الصراع من أن يتصاعد أكثر. إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينطوي على إمكانية الانتشار ليعم المناطق دون الإقليمية الشرقية والوسطى والجنوبية في أفريقيا، مع العواقب المصاحبة لذلك بالنسبة لمنطقة أفريقيا برمتها، ولما يتجاوزها بالتأكيد.

إدراكا لتلك الحقيقة، وبناء على دعوة من رئيس بلدي، فخامة الرئيس دانيال أراب موي، فإن القادة الثلاثة لمجموعة التعاون في شرق أفريقيا، وهم الرئيس موي رئيس كينيا، وفخامة الرئيس مكابا رئيس تنزانيا، وفخامة الرئيس موسفيني رئيس أوغندا، اجتمعوا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في نيروبي ليحاولوا معالجة الحالة. ومن الجدير بالذكر أنه منذ المراحل المبكرة لتجدد الصراع، أعرب الرئيس موي عدة مرات، خلال الجهود الإقليمية لحل مشاكل المنطقة، عن التخوف من أن المشاكل الكامنة وراء أزمة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ في منطقة البحيرات الكبرى لم تعالج على النحو الصحيح؛ وقد تخوف من أن الأزمة قد تتجدد. ومن المؤسف أن نلاحظ أن ذلك حدث بالفعل، وكما لاحظ الرؤساء خلال اجتماعهم في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أثر الصراع بالفعل سلبيا على بلدانهم. وتمثل بعض تلك الآثار في

تدفق اللاجئين ونزوح السكان وانعدام الأمن السياسي وتدني النشاط الاقتصادي.

وقد شدد القادة على الحاجة الملحة لأن يقوم المجتمع الدولي بمعالجة الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معالجة شاملة. وقد تقدم الرؤساء بالنقاط التالية أساسا لتيسير التوصل إلى حل سريع، وهي أولا، الوقف الفوري للأعمال العدائية؛ وثانيا، إجراء مفاوضات فورا تؤدي إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات؛ وثالثا، اعتماد تدابير لمعالجة الشواغل الأمنية للدول المجاورة؛ ورابعا، البدء في حوار سياسي شامل لجميع الأطراف يتضمن حماية الفئات المهمشة؛ وأخيرا، نشر قوة حفظ سلام دولية محايدة تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وهذه النقاط صالحة اليوم مثلما كانت صالحة في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي؛ ففي تحقيقها يكمن الحل الدائم للأزمة.

إن كينيا تؤمن إيمانا راسخا باحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ونحن نوجه نداء عاجلا إلى جميع الأطراف المعنية في هذا الصراع المؤلم أن تلتزم مجددا بإيجاد حل سلمي وأن تعمل على نحو لا رجعة فيه لتحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، تشجعنا جدا بالجهود الإقليمية الأفريقية الرامية إلى حل هذا الصراع، والتي يترأسها فخامة الرئيس تشيلوبا رئيس زامبيا ويشترك فيها الرئيس تشيسانو رئيس موزامبيق والرئيس مكابا رئيس تنزانيا. ومما بلغنا من أنباء، نرى أن هذه المبادرة الإقليمية قد حققت بعض التقدم. ويشمل ذلك الاتفاق مبدئيا على ما يلي، وقف لإطلاق النار؛ وسحب القوات؛ وإنشاء قوة محايدة لرصد الاتفاق؛ وإجراء مناقشات تشارك فيها جميع الأطراف الكونغولية. ونحن ننتظر الآن إحراز تقدم مضموني في المفاوضات بشأن طرائق التنفيذ. ونأمل أن يؤدي الجهد الكبير الذي بذل بالفعل في هذه المبادرة إلى تحقيق بعض النجاح في وقت قريب في صيغة حل سلمي دائم. إن كينيا تؤيد هذه المبادرة بشدة وتشجع المجتمع الدولي على أن يقدم المزيد من الدعم الملموس لها.

وكتكملة لتلك الجهود الإقليمية، تود كينيا أيضا أن ترى مشاركة نشطة أكبر من المجتمع الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، كنا دائما نشعر بأن هذه حالة أخرى يمكن فيها لمشاركة الأمين العام الشخصية أن تحقق بعض النجاح. بيد أننا حساسون إزاء تشعبات هذا النوع من المشاركة وسنرحب بأية مقترحات قد يتقدم بها الأمين العام في هذا الصدد.

إن مجلس الأمن لا يسعه التخلي عن مسؤوليته الأساسية القائمة بموجب الميثاق والمتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في أفريقيا. وترك عبء إنفاذ اتفاق سلام ليقع على عاتق قوة إقليمية محضة بدون عنصر دولي أمر لا يمكن أن يختبر، بل ولا ينبغي له أن يختبر، في نزاع معقد مثل النزاع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعندما كانت كينيا عضوا في مجلس الأمن، طالبنا بوضع تصميم لمفهوم مناسب لعمليات قوة حفظ سلام. ونحن نرى أن الوقت قد حان للوصول بهذه الفكرة إلى نهايتها المنطقية.

وفي هذا الصدد، نشجع على اتخاذ نهج شمولي في معالجة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن ذلك النهج الشمولي، كما نراه، أن يحقق شيئين في وقت واحد. أولا، سيعالج ذلك النهج المشاكل السياسية والأمنية المباشرة المتأصلة في الصراع، وثانيا، سيتضمن صفقة من حوافز محسوبة بعناية من شأنها أن تعد مسبقا لفترة بناء السلم بعد انتهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك السياق نرى الاقتراح الفرنسي الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن السلم والاستقرار والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية في منطقة البحيرات الكبرى بصفته خطوة إيجابية وبناءة.

وإزاء هذه الخلفية، ترغب كينيا بشدة في معرفة الكيفية التي ينوي مجلس الأمن أن يمضي بها قدما في معالجة تعقيدات الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل كينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فيرميولين (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن

أشكركم، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفد بلدي يعتقد أنها تجيء في وقتها تماما. ونود أيضا أن نشكر المجلس على إعطائنا الفرصة للإدلاء ببيان أمامه بشأن هذا الأمر.

إن حكومة جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات، ليس فقط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنما أيضا في المنطقة. وإذا لم ينته الصراع قريبا فقد يمتد أكثر فأكثر ليشمل أجزاء أكبر من قارتنا. ومع أن الصراع الحالي بدأ يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، فإن جذوره تمتد منذ سنوات عديدة من سوء الإدارة والفساد في زائير السابقة. وحكومة جنوب أفريقيا تعتقد أن إخراج الرئيس السابق، موبوتو سيسي سيكو، في أيار/مايو ١٩٩٧، هيأ فرصة مثالية لتمكين شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمناقشات التي عقدت على ظهر القطعة البحرية التابعة لجنوب أفريقيا، "ساس أوتينيكا" التي سبقت رحيل الرئيس موبوتو وشملت أيضا الرئيس الحالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد كابيلا، كان هدفها إنشاء نظام سياسي واسع القاعدة في إطار قانوني مناسب.

وللأسف، فإن هذا تاريخ، والمنطقة، والقارة أيضا، تواجه صراعا بالغ التعقيد في مناخ غير ودي. ومنذ اندلاع الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتخذت حكومة جنوب أفريقيا موقفا ثابتا وواضحا، قائما على إيمانها بأن السلام الدائم لا يمكن ضمانه إلا عن طريق مفاوضات شاملة تشارك فيها جميع أطراف الصراع.

ولا تزال حكومة بلدنا على اقتناع بأن النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في بريتوريا في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ توفر الإطار لحل تفاوضي للصراع. لقد دعا مؤتمر القمة إلى وقف إطلاق النار، ووقف الأعمال العسكرية، وانسحاب جميع القوات الأجنبية المشتركة في الصراع، وإجراء مفاوضات بين جميع سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية تستهدف إعادة إنشاء حكومة ديمقراطية في البلاد.

وفي هذا السياق، ظلت حكومة بلدنا تؤيد جهود الرئيس تشيلوبا رئيس زامبيا، وفقا للولاية التي أعطاها له مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية الذي عقد في موريشيوس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، لتحقيق وقف لإطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحكومة جنوب أفريقيا ظلت في الحقيقة تشارك بشكل نشط في المحادثات الإقليمية التي عقدت في لوساكا، وغابوروني وفي مدن أخرى، وهذه المحادثات استهدفت تحقيق الاتفاق بين جميع الأطراف في الصراع - بما في ذلك القوات المتمردة - على شروط وقف إطلاق النار وأشكال تنفيذه.

وتؤيد حكومة بلدي الرأي القائل إن من الواضح أن هناك بعدا داخليا وبعدا خارجيا للصراع. ونرى، أنه ينبغي للمتحاربين في الصراع أن يشاركوا في البحث عن وقف لإطلاق النار إذا ما كان لإنهاء دائم للأعمال العسكرية واستقرار دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة أن يتحققا.

وإن الشغل الشاغل لحكومة بلدنا هو وقف جميع الأعمال العسكرية وتوقيع جميع المتحاربين على وثيقة لوقف إطلاق النار. والتوقيع على وقف إطلاق النار ينبغي أن يتبعه إنشاء آلية ملائمة للرصد الدولي تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

واتفاق وقف إطلاق النار هذا ينبغي أن يتبعه انسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراء مقرر من قبل ينبغي أن تراعى فيه إزالة التهديدات العسكرية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالية، وأيضا ضمان أمن البلدان المجاورة.

وهناك جانب آخر له أهمية حاسمة هو أنه ينبغي لجميع المتحاربين أن يلتزموا بالسلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأيضا في منطقة أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بالاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن حكومة جنوب أفريقيا ترى أن كل الجماعات السياسية في ذلك البلد ينبغي أن تمكّن من الاشتراك في المفاوضات التي تستهدف إنشاء حكومة تمثيلية وطنية.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن الإقليمي، نلاحظ النداءات التي توجهها بعض البلدان لعقد مؤتمر دولي يشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة المتأثرة. إن الحصول على دعم دولي لتعمير وتنمية جمهورية

الكونغو الديمقراطية ينبغي أن يكون جانبا هاما لذلك المؤتمر.

وحكومة بلدي تشعر بقلق بالغ أيضا نتيجة التدهور العام في احترام حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بداية الصراع. وقد كشف هذا عن انقسامات عرقية لا تزال تمنع التحرك نحو مصالحة وطنية دائمة. وعدم احترام حقوق الإنسان يبدو سائدا في معظم مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يجري الصراع.

وحكومة جنوب أفريقيا تدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونطلب من جميع المتحاربين الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية فيما يتعلق بحالات الصراع ولضمان الاحترام العام لحقوق الإنسان وبخاصة تلك المتعلقة بالسكان المدنيين.

وحكومة جنوب أفريقيا تتطلع إلى الحل السريع للمشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي بها يتحقق استقرار الوضع وتتيح للمواطنين في ذلك البلد الذي يسوده الاضطراب التمتع بالسلم والاستقرار اللذين يستحقونهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتشيتوا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُرحب وفد بلدي بهذه المناقشة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفه بندا مدرجا على جدول أعمال المجلس.

منذ حوالي ستين عاما تورطت أوروبا وسائر أجزاء العالم في حرب عنيفة وراء رجل واحد، أدولف هتلر، أساء تقدير مسلك أوروبا المحب للسلام باسترضاء ألمانيا، وفسره بأنه يعني أنه يمكنه غزو وضم أراضي جيرانه دون عقاب. إن التصميم الراسخ لدول الحلفاء على مقاومة هذا الجنون هو وحده الذي أدى في نهاية الأمر إلى هزيمة الهتلرية وإيداعها صندوق قمامة التاريخ.

لكن اليوم، وبتحول للقدر، أطلت عقيدة شبيهة بالفاشية، ولكن بخبث أكبر، برأسها القبيح في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حيث قرر بلدان مجاوران غزو جمهورية الكونغو الديمقراطية، بادعاء البحث عن الأمن. وفرضية الأمن عذر تطرحه أوغندا ورواندا لقطع أوصال دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية سعيا لإنشاء "رواندا العظمى". ألا تشبه هذه سياسات هتلر التوسعية للبحث عن "ليبينسروم" - مكان للعيش فيه؟ إن أوغندا ورواندا تريدان، بالقوة، اقتطاع الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإنشاء دولة تُسمى "رونزوري". وفي انتهاك صارخ للسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها وسلامة أراضيها، عيَّن الغزاة "حكاما" ومسؤولين آخرين، وأنشأوا حدودا مزيفة داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بإصدار وطلب تأشيرات مرور وبتهريب السلع مثل الأخشاب، والذهب والماس خارج الكونغو.

وقد اقتبست إحدى الصحف المحلية قول أحد زعماء البلدين الغازيين:

"إن ما فعله هتلر لضم ألمانيا معا، يجب أيضا أن نفعله هنا. فقد كان هتلر رجلا ذكيا، إلا أنني أعتقد أنه أفرط في رغبته في الانتصار على العالم".

ها هو زعيم بلد يعجب، أولا، بما فعله هتلر؛ وثانيا، يرغب في استنساخ استراتيجية هتلر في منطقتنا الفرعية.

إن إنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان يرمي إلى ضمان عدم السماح مرة أخرى بالفكرة التوسعية التي سعت إلى انتهاك السلامة الإقليمية، ولهذا كرست السلامة الإقليمية في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها مبدأ لا ينتهك. وبطريقة مماثلة، جسد أيضا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية مبدأ السلامة الإقليمية للدول الأعضاء، وكذلك مبدأ قدسية حدودها الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. وأوغندا ورواندا، اللتان تلزمهما عضويتهما في كل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأفريقية بهذه المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، قررتا - رغم استياء الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة - أن تنتهكا القانون الدولي، ولهذا فإنه لزاما على الأمم المتحدة أن تدين هذا السلوك الضال.

وزمبابوي - مع أنغولا وناميبيا وتشاد - استجابة منها لنداء استغاثة صادر عن الحكومة الشرعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تساعد الآن هذا البلد على التمسك بسلامته الإقليمية وسيادته الوطنية. وتدخل القوى المتحالفة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يؤكده الحق المتأصل في الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيطكم علما بأنه في اجتماع عقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، عام ١٩٩٥، أقرت لجنة الدفاع والأمن فيما بين الدول للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اتخاذ إجراءات جماعية في حالة حدوث محاولات لتغيير الحكومات الشرعية لدولها الأعضاء بالوسائل العسكرية. وفضلا عن ذلك، فإن منظمة الوحدة الأفريقية، في مؤتمر القمة الذي عقدته في هراري عام ١٩٩٧، أعلنت إعلانا قاطعا عدم سماحها بأي تغيير للحكومات الشرعية بالقوة العسكرية.

ومن ناحية المبدأ والممارسة، فإن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لا تسمح، ولن تسمح بأية خرائط للطرق تقود إلى أروقة السلطة خارج السبل الشرعية.

وفي العام الماضي، تداول مجلس الأمن نفسه بشأن التقرير (S/1998/318) الذي قدمه إليه الأمين العام بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. إن أحد أسباب الصراع في أفريقيا عدم احترام حدود الدول الأخرى، كما تبين هذه الحالة. وزمبابوي تطالب المجلس بمعارضة فكرة التوسع معارضة لا لبس فيها. والتصرف المخالف لذلك سيرسل إشارات قوية إلى الدولتين الغازيتين، تماثل سياسة الاسترضاء التي شجعت هتلر على التمادي في حلمه التوسعي.

والتقارير الواردة من الأجزاء الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تحتلها الدولتان الغازيتان، تشير إلى أن العديد من الكونغوليين أصبحوا مشردين داخليا، بينما يجري ذبح الآخرين، وأن أوغندا ورواندا تنهبان الموارد الطبيعية. أليس من المستغرب أن أوغندا أصبحت بلدا مصدرا للذهب، بالرغم من أنه من المعروف أن الطبيعة لم تمن عليها بهذا المعدن الثمين؟ وهل يشجع صمت المجتمع الدولي الدولتين الغازيتين على الاعتقاد بأن عدوانهما يحظى بالتأييد؟

إن القوات المتحالفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست لها دوافع خفية على الإطلاق. وهي على استعداد لسحب قواتها؛ أولا، عندما يسري وقف إطلاق النار وتسحب الدولتان الغازيتان قواتهما من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثانيا، عندما توضع مجموعة من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على طول الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والدولتين الغازيتين.

وتشعر القوات المتحالفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحساسية إزاء الشواغل الأمنية للدولتين الغازيتين وتعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن معالجة هذه الشواغل عن طريق آليات لا تنتهك حدود الدول الأخرى. فهذه السياسة التوسعية لن تعالج هذه الشواغل الأمنية.

وتعتقد زمبابوي أن جميع البلدان، صغيرة كانت أم كبيرة، ضعيفة أم قوية، لها الحق في احترام حدودها. وأية مشاكل توجد بين الدول تعالج معالجة أفضل من خلال الآليات المتاحة لجميع الدول، بما فيها تلك التي تقدمها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، عملت منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إرساء أساس لوقف إطلاق النار. ونطلب إلى المجتمع الدولي لا أن يدعم هذا الإطار فحسب، بل وأن يؤكد على الدولتين الغازيتين بضرورة إتاحة الفرصة للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولهذا يدعو وفد بلدي إلى الانسحاب غير المشروط للقوات الغازية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي تقديم المساعدة للحفاظ على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يترك وشأنه لكي يرسي السلام والديمقراطية الكاملين، ولكي يشرع بالفعل في عملية تنمية بلده في حالة من الهدوء.

وإحدى الأسباب الرئيسية للصراع المسلح في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا سياسات الاستبعاد المنتجة للاجئين التي تنتهجها الدول الغازية. ويؤكد وفد بلدي أنه

يجب عقد مؤتمر دولي بشأن السلام، والأمن، والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في الوقت الملائم. وتشارك في هذا المؤتمر جميع حكومات المنطقة وأطراف الصراع في كل منها.

وصيانة السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول تكمن في جوهر ولاية المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ولهذا يعلق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية آماله على مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب جمهورية تنزانيا المتحدة بالفرصة المتاحة لها وتقدرها لمخاطبة مجلس الأمن بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت.

عندما تكلمت جمهورية تنزانيا المتحدة أمام مجلس الأمن عن الحالة في أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٨، ناشدنا المجلس متابعة ما بدا إلى حد كبير أنه تطور إيجابي من جانب القارة يحمل رسالة تطمئن أفريقيا من جديد بأن الأمل لم يفقد، وهي رسالة تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة ستعمل، لا مع البلدان الأفريقية فحسب، بل ومع منظمة الوحدة الأفريقية كذلك، لمعالجة الهدفين المقترنين لإرساء السلم والأمن من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى. ولكن مما يؤسف له أن الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين لم تسمح للأمم المتحدة بتعزيز اهتمامها في ذلك المجال.

ونتيجة لذلك، فإن الآمال والتوقعات التي علقت على مجيء الحكومة الجديدة في كينشاسا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زالت لم تتحقق بعد، ويرجع سبب ذلك إلى حد كبير إلى مجموعة من الأحداث المتداخلة. فاندلاع الحرب في ذلك البلد لم يُشكل بالتالي نكسة للتفاؤل الأولي لدى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، بل شكل أيضا نكسة لأفريقيا أيضا، ولا بد من التوكيد على أن هذه التطورات تركت أيضا آثارا إنسانية خطيرة.

والنتيجة المترتبة على جمهورية تنزانيا المتحدة جراء اندلاع الأعمال القتالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل في التدفق المستمر للاجئين إلى بلدنا. وبالنسبة لنا، فإن هذا تذكرة مستمرة بالمأساة الإنسانية التي لا تواجه فقط جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل منطقتنا، والمجتمع الدولي أيضا. ومرة أخرى، دلل هذا الصراع، كما هو الحال دائما، على أن المدنيين الأبرياء، ولا سيما أضعفهم - أي النساء والأطفال - هم الذين يتحملون العبء الأكبر الملازم للأعمال القتالية. لقد عانى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية معاناة كبيرة إبان السنوات الأخيرة. وإننا مدينون لهم بتقديم مساهمة تؤدي إلى وقف أعمال القتال وإتاحة المجال أمام إيجاد حل من خلال الحوار، مع احترام كامل لسيادة جمهورية الكونغو الإقليمية وسلامتها الإقليمية.

ويدرك المجلس إدراكا تاما عملية الوساطة الإقليمية التي بدأتها منظمة الوحدة الأفريقية وتلك التي اضطلعت بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي أنشأت فريق اتصال، برئاسة الرئيس شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، ويضم رئيس بلدي بنجامين وليم مكابا. وعقدت عدة اجتماعات في لوساكا وفي أماكن أخرى بحثا عن حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولئن كانت عملية لوساكا تواجه بعض الصعوبات، إلا أنها تسعى إلى تنفيذ مشروع اتفاق لوقف إطلاق النار في الوقت الذي تراعي فيه أيضا الشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن شواغل جيرانها. ولقد طُلب إلى جميع الضالعين في الصراع أن يدركوا عُقم السعي إلى تحقيق سلام دائم من خلال فوهة البندقية. ولا يمكن للسلم الدائم أن يتحقق إلا من خلال تسوية سلمية.

والمبادرة الأفريقية لوقف إطلاق النار تستهدف توفير أساس لحل سياسي للصراع. فهي تحدد إطار عمل لإنهاء الأزمة بالطريقة الدبلوماسية. وبالتالي فإن وقف إطلاق النار ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لهذه العملية. غير أن تحقيق وقف لأعمال القتال غالبا ما ينطوي على مفاوضات وحلول توفيقية. وتجنبا لإذكاء الصراع من جديد ولإرساء سلام دائم فإن ذلك سيقتضي قدرا كبيرا من التوافق فيما بين أطراف الصراع. وإن هذه العملية هي التي يجب علينا جميعا أن نشجعها وندعمها.

وإن بلدي يؤمن إيمانا راسخا بالتسوية السلمية للمنازعات. غير أن هذا لن يتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة والثقة الضرورية بين الأطراف. والتحدي الذي يواجهنا اليوم يتمثل في تشجيع الحوار بين الأطراف. وإننا لممتنون جدا في الواقع للدعم الذي ما فتئ يقدمه الأمين العام والمجلس في هذا الصدد. ومما له أهمية على نحو خاص أن يقدم المجلس دعمه الراسخ لمبادرة السلام التي تضطلع بها المنطقة دون الإقليمية. ونتطلع إلى المبادرة الأفريقية بوصفها إطارا عمليا للحوار والسلام والوفاق. ويمكن أن يكتب لها النجاح إذ استمر الدعم الموحد من جانب المجتمع الدولي وأمكن ضمانه.

وأخيرا، نعتقد أيضا أن الوقت ليس متأخرا جدا لكي تقوم الأطراف بالانسحاب وتوفر على جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها المزيد من المعاناة. وإن السلم شرط مسبق لتوفير الفرص والتمتع بها والإمكانات الوفيرة في منطقتنا وفي القارة. وإن السلم والاستقرار ضروريان لتحقيق التنمية والنمو. ويجب علينا جميعا أن نسعى جاهدين لتخليص جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة من الأعمال القتالية التي تدور فيها رحاها حاليا. وهذا من شأنه أن لا يسمح لجمهورية الكونغو الديمقراطية فقط، بل لمنطقتنا أيضا بالتركيز على التحديات الإنمائية التي نواجهها جميعا، وهي تحديات أقل ما يُقال فيها إنها هائلة. وإننا ندين بهذا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمنطقة دون الإقليمية وأفريقيا، بالإضافة إلى المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بوروندي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نداروغاني (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لشرف وامتياز لي ولوفد بلدي أن أدعى للجلوس على طاولة المجلس وتقديم إسهام حكومة بلدي المتواضع في تدارسنا المشترك لحل سلمي للصراع الذي يُمزق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود في البداية أن أشكركم وأهنئكم، يا سيادة الرئيس، وأود أولا أن أشكركم، وأن أشكر من خلالكم مجلس الأمن كله، لفتح باب المناقشة هذه أمام الوفود، التي وإن لم تكن أعضاء في مجلس الأمن، فإنها مكرسة على حد سواء من أجل إيجاد حل سلمي للصراع. وثانيا، أود أن أشيد بكم، سيدي، على النهج الممتاز الذي اتبعتموه إزاء الموضوع: أي مناقشة طريقة سلمية لحسم الصراع الذي يمزق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها.

فإذا كان جميع المعنيين وجميع الذين تكلموا يتشاطرون نفس التصميم على إيجاد طريقة سلمية لحسم هذا الصراع، فإن وفد بلدي لا يدانيه شك في أن أسس الحل الدائم لهذا الصراع سوف تُرسى بغية الحؤول دون إمكانية اندلاع مزيد من الأعمال القتالية.

وحكومة بلدي مقتنعة بأن النهج السلمي وحده والحوار يمكن أن يمهدا الطريق لإيجاد حل لأي صراع مسلح أو غير مسلح. ولقد تشجعنا بما سمعناه: وهو أن جميع الأطراف مصممة بصورة متزايدة على اعتماد مثل هذا النهج من أجل حسم الصراع الذي يهمنا جميعا نحن الذين نُشارك في هذه المناقشة. وأود أن أؤكد من جديد أنه إذا طُلب إلى حكومة بوروندي أن تقوم بذلك، فإنها ستقدم اسهامها الكامل وستوفر المساعدة لإتاحة المجال أمام انتصار ذلك النهج وذلك بغية تعضيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبري برمتها.

وطوال عقود، كانت منطقة البحيرات الكبرى عُرضة لعدم الاستقرار المزمن. فعدم الاستقرار اللولبي أدى إلى تدفقات في أعداد اللاجئين وإلى سلسلة كاملة من المشاكل التي كان يتحمل وزرها الأبرياء لأجيال كثيرة. فايديولوجية الإفناء والإبادة الجماعية، التي حدثت في رواندا أدت إلى وقوع أكبر عملية من عمليات الإبادة الجماعية في الهزيع الأخير من القرن العشرين، لا تزال لسوء الطالع، تنتشر في أنحاء المنطقة. وفي حين أن عنف الحرب يدب الرعب في قلوبنا جميعا، فإن العنف اللفظي يعمل على إذكاء عقلية الحرب وايديولوجية العنف، ويجب علينا جميعا أن نحاربهما حتى آخر نفس من أنفاسنا.

وفي حين تطلق الدعوات مخلصة لوقف فوري للأعمال القتالية المسلحة وفتح باب الحوار بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الصراع، من الضروري والملح على حد سواء البدء بنشر ثقافة سلام

حقيقية في أنحاء منطقة البحيرات الكبرى تعمل على استعادة القيم العالمية لحقوق الإنسان.

وكما أعلن رئيس جمهورية بوروندي أمام الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة والخمسين، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار طريقة التفكير التي تـُعادي بين البشر على أساس انتمائهم الإثني وإزاء استخدام الميليشيات والمتمردين الأشرار في المنطقة، واسترعى الرئيس بويويا أيضا انتباه جميع أطراف الصراع إلى حقيقة أنه يتعين عليهم عدم السير في هذا السبيل، لأنه ينطوي على الخطر الكبير المتمثل في اندلاع حريق هائل في المنطقة ككل.

ومن سوء الطالع، أن ذلك الجزء من العالم يضم شتى أنواع الجيوش والميليشيات المهزومة التي تسرح في أرجاء المنطقة، وتعقد هنا وهناك تحالفات قصيرة الأجل وتعمل على بث الرعب ونشر نفس ايديولوجية الإفناء والإبادة الجماعية. فالعصابات الإجرامية لا تتردد في أن تعلن نفسها أبطالا للتحرير فيما وراء حدودها، وتنشأ الصناديق المالية لتغذية هذه الشبكات التي تتعاطى الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتي تعمل من ثم على اذكاء نار الحروب باستمرار عبر الحدود في المنطقة.

والنتائج التي تم التوصل إليها في التقريرين الواردين في الوثيقتين S/1998/777 و S/1998/1096 الصادرين عن اللجنة الدولية للأمم المتحدة المعنية بتقصي تحركات الأسلحة والجماعات المسلحة أو الميليشيات التي ترتكب أعمال الإبادة الجماعية في منطقة البحيرات الكبرى بليغة بشأن هذا الموضوع، وجديرة بالاهتمام الشديد من جانب مجلس الأمن لتتسنى استعادة السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم.

وقد أحالنا وزير حقوق الإنسان الكونغولي إلى الوثيقة S/1999/205 المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في القسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قدمها إلى مجلس الأمن. وقد أحاط وفدي علما بتلك الوثيقة وبالخطوة التي اتخذت مع مجلس الأمن.

ولكن يبدو لنا أنه كان من الأكثر عدلا واستدلالا أن يقدم تقريرا كاملا عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلده بدلا من مجرد الإضافة إلى قائمة المعتدين الخارجيين، لأن الصراع العميق الجذور الذي يعصف بجمهورية الكونغو الديمقراطية ذو طابع داخلي ويتوقف الحل الدائم له، بقدر كبير، على الشعب الكونغولي نفسه.

وينبغي أن يقودنا موضوع اليوم نحو نهج للسلام ولتوفير الأمن للجميع وللحوار من أجل السلام. وللأسف فهناك قوى أخرى تبتدع نهجا يمجد الجريمة كما أن وسائل الإعلام تنشر من خلال التكنولوجيا العصرية نهجا للكراهية. ولا بد أن يفوز نهج السلام على نهج الكراهية والعنف. وعلينا بالضرورة إذا أردنا أن يسود الأمن أن نوقف الجريمة، لأن عدم الاستقرار عند الجار لا يقتصر على عدم ضمان الأمن للفرد بل يمكن أيضا أن يكون مصدرا مستمرا لزعزعة الاستقرار في المنطقة المشتركة.

وعلينا أن ننشئ أو نستعيد الآليات الحكومية أو المشتركة بين الدول حتى يمكن تحقيق الأهداف المشتركة للسلام والاستقرار في المنطقة، وهنا لا بد من دعم المجتمع الدولي. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاونا لا تفرضه حالة حرب بل يفرضه السعي الدؤوب من أجل التعايش السلمي بين الدول والشعوب.

وختاما أود أن أعيد تأكيد دعم حكومة بوروندي للمبادرات الإقليمية وللمبادرات التي تتخذها منظمة الوحدة الأفريقية في سبيل إيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات إضافية وتكميلية في المجالات التي تعتري المبادرات الإقليمية فيها أوجه قصور، وخاصة من النواحي المادية والتنظيمية.

وإذا كان الزعماء هم المسؤولون عن اندلاع الصراع فهم أيضا الذين بيدهم مفاتيح الحل لأنهم يعرفون أكثر من غيرهم أسبابه الجذرية. والحوار على مائدة المفاوضات هو وحده الذي يستطيع تخفيف التوترات من حيث المبدأ ثم إرساء الأسس لحل سلمي للصراع.

وتتطلب المشاكل الجديدة المنبثقة عن تعقيدات الحرب اهتمام الدول أولا وقبل كل شيء، ثم اهتمام المجتمع الدولي بعد ذلك. وتشمل هذه المشاكل في جملة أمور، التشريد القسري للأشخاص داخل البلدان وخارجها، وحركة الأسلحة غير الشرعية في طول المنطقة وعرضها، والتمييز بين المقاتلين والمدنيين العزل من

السلاح، وزيادة عدد الأطفال المتخلى عنهم، وانتشار المليشيات ذات الأغراض المختلفة والمتناقضة.

وإلى جانب الحوار بين الزعماء بقصد وضع نهاية للحرب واتخاذ مسار الحل السلمي للصراع، يجب أن نولي اهتماما جادا لهذه الظواهر الجديدة كيما نساعد الدول على إنشاء آليات كافية لمعالجة هذه المشاكل. وأود أن أعرب باسم حكومتي عن تأييدنا للاعتبارات الجادة التي يراعيها الأمين العام، كوفي عنان، ومجلس الأمن بالنسبة لحل الصراعات في أفريقيا.

وربما ساعدتنا موهبة أفريقيا التقليدية في تسوية الصراعات وحل الصعوبات، في عملية إنشاء آليات عصرية ملائمة لحماية السلام والأمن في بلداننا وفي العالم أجمع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل بوروندي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثلة جامايكا. فأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إليك وإلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للسماح لوفدي بالمشاركة في هذه المناقشة بشأن التسوية السلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي لأدائكم الممتاز لأعمال مجلس الأمن، وأعرب عن تقدير وفدي للممثل الدائم لكندا على رئاسته البارعة للمجلس خلال شهر شباط/فبراير.

السيد الرئيس، إن جامايكا ترحب بمبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن التسوية السلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يضع في بؤرة أحد القضية الأعم المتمثلة في تعزيز السلام الوطيد والدائم في أفريقيا. والصراعات العميقة الجذور التي تعلن عن نفسها اليوم قد أدامت ثقافة للعنف والحرب، تؤثر بوجه خاص على السكان المدنيين. فانتشار الكفاح العرقي واستمرار أزمة اللاجئين وانتشار الأسلحة الصغيرة في مناطق الصراع قد قوضت بشكل خطير جهود أفريقيا الرامية إلى ضمان الاستقرار والازدهار والسلام لشعوبها للأجل البعيد.

ويظل وفدي يشعر بالقلق إزاء هذه التطورات، ونرجو أن نستغل هذا المحفل للتعبير عن التزامنا بالمبادرات الدولية الموجهة نحو ضمان التسوية السلمية للصراعات في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نود أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده المتواصلة في العمل بهمة مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومع جميع الأطراف المعنية وصولا إلى حل سلمي ودائم للصراع.

إن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مزعجة حقا، وهذا ما أكده كثير من المتكلمين هنا اليوم. والصراعات التي تفجرت في الشهور الأخيرة تمثل تهديدا خطيرا لأمن وسلام جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها. ويرى وفدي بإخلاص أن من مصلحة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وأفريقيا أن توضع نهاية للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولتحقيق هذه الغاية، نحن نؤيد المطالبة بالوقف الفوري للأعمال الحربية، ونعيد تأكيد تأييدنا لوحدة واستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

وتؤيد جامايكا تأييدا كاملا اقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونشجع أيضا المجتمع الدولي على أن يبدي بصورة كاملة التزامه إزاء المنطقة بأن يقدم مزيدا من الدعم الملموس لمبادرات حفظ السلام وبناء السلام في القارة.

أما المسألة بالغة الصعوبة المطروحة أمامنا فهي كيفية تخفيف معاناة السكان المدنيين الذين وقعوا ضحايا للحرب. ونحن ندعو جميع الأطراف المشتركة في الصراع إلى أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها القوات الخاضعة لسيطرتها، وإلى الامتناع عن التحريض

على الكراهية الإثنية وعن اضطهاد المدنيين على أساس الجنسية أو العرق.

ويود وفدي أن يشدد على ضرورة إيجاد الحلول السلمية لإنهاء الأزمة الراهنة حتى يمكن السير في عملية الديمقراطية والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرى أن إيجاد حل للأزمة يكمن في الجهود الإقليمية والتعاونية فيما بين الدول الأفريقية. ومن شأن اتباع نهج إقليمي فعال أن يعزز حل القضايا الأساسية بما يمكن أن يوصل إلى إيجاد سلام دائم. وفي هذا الصدد، فنحن نرحب بالمبادرات الدبلوماسية الإقليمية التي تتخذها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تحقيق حل سلمي للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن مقتنعون أن التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمد بقدر كبير على الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية للتوصل إلى حل عملي. ولذا فمن الضروري أن تتوفر المرونة في المواقف وأن تسود روح التساهل بين الأطراف. وعندها فقط يمكن تحقيق السلام الوطيد والمستدام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثلة جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

لقد طلب الكلمة وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أعطيه الكلمة.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد طلبت جمهورية الكونغو الديمقراطية عقد المناقشة الجارية اليوم بروح بناءة، وليس رغبة منها في التهجم على أحد. وعليه، فإننا لن نرد على الاتهامات التي لا أساس لها والتي وجهها المعتدون علينا في وقت سابق.

ومع ذلك، أود أن أشير إلى أنه منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، ما فتئت جمهورية الكونغو الديمقراطية هدفا للعدوان الذي يشكل انتهاكا للسلام وتهديدا خطيرا للأمن الدولي. وكان من واجبنا إذن دعوة مجلس الأمن الذي يتمثل دوره الرئيسي تماما في صون السلم والأمن الدوليين.

وخلافا لما قيل هنا اليوم، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي بلد مسالم تعيش فيه بانسجام ما يزيد على ٤٥٠ مجموعة عرقية. وعلى الرغم من التنوع الذي يستمد منه الشعب الكونغولي ثراءه الثقافي، فهو لا يمارس على الإطلاق ثقافة تمييزية، ناهيك عن ثقافة إبادة الأجناس. وهذا يمارس، إن لم نقل يستساغ في أماكن أخرى. ومصادر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي تصدير الصراعات الخارجية من البلدان المعتدية، والدوافع زعمائها للسيطرة. ولقد كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة على نحو ثابت بمتابعة عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على البلد، الأمر الذي قطعه العدوان بوقاحة. ومع ذلك فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عاقدة العزم على متابعة العملية. والنقاش الوطني الثري أعلن عنه مؤخرا الرئيس مزي لوران - ديزيريه كابيلا هو خطوة في ذلك الاتجاه.

وخلافا للأعذار التي ينتحلها المعتدون، فإن عدوانهم سبق تدخل قوات الحلفاء تنفيذا لطلب رسمي من حكومة شرعية في سياق الحق المشروع في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومهما يكن، ومثلما ذكرنا سابقا، وطالما أن المعتدين يتذرعون بانعدام الأمن على الحدود كحجة لعدوانهم، فإننا نحث مجلس الأمن على أن يتحمل كاملا وفورا مسؤولياته وذلك باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة ترسيخ السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأمن في منطقتنا. ونطلب إذن مرة أخرى إلى مجلس الأمن أن يتصرف على نحو مناسب في إطار أحكام المادتين ٣٩ و ٤٢ من الميثاق. وإذا لم يفعل ذلك، فإن العدوان على جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون سابقة خطيرة من شأنها أن تدوس على المبادئ المقدسة التي قامت عليها هذه المنظمة.

ويحدونا أعمق الشوق إلى رؤية نهاية عاجلة للحرب، ومعها نهاية معاناة شعبنا. لذلك نناشد مجلس الأمن أن يتحسس آلامنا. وأن تدخلكم سيدي، فضلا عن تدخل مجلس الأمن، هو ما نسعى إليه حقا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.
